

مروان اسكندر

## العالم يخشى الحرب ويقتضي عن نظام جديد

منطقة الشرق الأوسط تضيق بطيول الحرب، وقارع الطلب هو الرئيس الأميركي الذي تجاوز كل التفاهمات الدولية حول التبادل التجاري ووسع مفهومه لسريان القرارات الأميركية على بقية الدول، وأصبحت القيد التي يفرضها سارية على غالبية الدول شاءت ذلك أم أبت في المقابل، أوروبا البعيدة من مناخ الحروب باتت معرضة لأنهيار أكبر تجمع اقتصادي شهد العالم نموه وتتطوره منذ عام 1956 حينما انجز اتفاق التسهيلات الجمركية وأنشاء منطقة جمركية موحدة تجاه الغير نتيجة اتفاقيات روما. واليوم الاتحاد الأوروبي الذي جمع الدول المختلفة المناهج، أصبح مهدداً بالانفراط بعد توسيع ضم عشر دول شيعية إلى 17 دولة منها دول اشتراكية وأخرى دول تتمسك بالنظام الرأسمالي وحرية التبادل التجاري والاستثمار. أوروبا بهذه تواجه الانفراط بعد استثناء أجري في بريطانيا عام 2016 حول رغبة البريطانيين في الاستمرار في عضوية الاتحاد الأوروبي أو الانسحاب منه، ومن اختاروا الانسحاب كانوا يمثلون 52 في المئة من شاركوا في الاستثناء، وكانت ثمة شكوى من أن المعلومات التي وفرت لهؤلاء كانت هزلية وكان المطلوب تصويت واحد، مع أو ضد. رئيسة وزراء بريطانيا حالياً كانت مع الاستمرار في عضوية الاتحاد الأوروبي لكنها اختارت أن تتبني ارادة الشعب كما قالت. معلوم ان رئيسة وزراء بريطانيا قدمت اقتراحات متنوعة حول مجرى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وقضايا البحث وبدأت بريطانيا تشهد خلال السنوات الثلاث المنصرمة تشنجاً في العلاقات السياسية، وحقق حزب العمال انتصارات انتخابية لم تكن في الحسبان، واحتفت تيريزا ماي على ثلاث دفعات في الحصول على موافقة غالبية أعضاء مجلس العموم على ثلاثة مشاريع للاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على كيفية الانفصال، وحصلت على موافقات على تمديد مفاوضات الانفصال، لكن الاحتراز الأوروبي انقضى وأصبح قرار الانسحاب أو الاستمرار في عضوية الاتحاد أمراً ملحاً. تعاظمت أصوات النواب المحافظين في طلب استقالة رئيسة الوزراء لاحقاً في نيل موافقة على أي من ثلاثة مشاريع للانفصال قدمتها وكانت تسعى إلى الاتفاق مع زعيم حزب العمال جيريمي كوربن، الذي كان ولا يزال يجذب الاستمرار في الاتفاق على وحدة جمركية وقد فشلت هذه المحاولة أخيراً. اتجهت رئيسة وزراء بريطانيا نحو تخصيص فرصة النجاح في الحصول على اتفاق مع غالبية أعضاء البرلمان إن أقدمت على إجراء استثناء جديد. فالواقع ان بريطانيا خسرت نسبة كبيرة من دورها الرئيسي في أوروبا في أسواق المال، أي تعمالت البورصة ونشاطات مصارف الاعمال الدولية الأميركيّة والسويسريّة والالمانية والفرنسية انطلاقاً من بريطانيا، وصناعة السيارات باتت مهددة بعد المقدرة على الاستمرار اذا كان الانتاج سيُخضع للرسوم الجمركية في السوق الأوروبيّة، وفي الوقت ذاته انخفض سيل الأوروبيّين القادمين من بلدان شيعية سابقاً للعمل في بريطانيا وخصوصاً من بولندا. الواقع ان العمالة الأجنبية كانت الحافز الأساسي لتصويت البريطانيين في الاستثناء الاول عام 2016 على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. وتواجه رئيسة وزراء بريطانيا حالياً مطلب من حزبها ومن حزب العمال بالاستقالة لأنها لم تتمكن من صوغ اتفاق على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي تؤديه غالبية أعضاء البرلمان، واستمرارها في رئاسة الوزراء مع اقرار اجراء استثناء لا يمكن تقبله. ومن المرجح في حال اجراء استثناء ان تكون نسبة المؤيدون للاستمرار في العضوية اكبر من نسبة المعارضين التي ظهرت عام 2016. ولا بد هنا من الاشارة الى مشروع اتفاق بين فرنسا وهولندا والمانيا على انجاز تشريع يسمى في تشجيع اسوق هذه البلدان على وراثة دور بريطانيا السابق في المعاملات والعمليات التمويلية الدولية، واقرار هذا التشريع يعني ان عودة بريطانيا الى الاتحاد - وبريطانيا حتى تاريخه لم تنسحب من الاتحاد - لن تسترجع المؤسسات المالية التي اسست مكاتب اقليمية لها خارج بريطانيا، سواء في ايرلندا أو المانيا أو فرنسا. وربما دفع الخوف من تعاظم قوة الاحزاب اليمينية في فرنسا وإيطاليا وأسوج والنمسا الأوروبيّين الى تشجيع بريطانيا على الاستمرار في العضوية بعد انجاز الاستثناء، ودعوتها للانضمام الى مشروع فرنسا والمانيا وهولندا لتشجيع الاسواق المالية. مقابل الوضع الأوروبيّة غير المستقرة، ومخاوف الحرب في الشرق الأوسط، نجد ان الشرق الاقصى يتحرك مع مشروع الصين لاحياء ما يسمى طريق الحرير بحراً وجواً، وقد عقد اجتماع موسع في الصين اوخر شهر نيسان للبحث في هذا المشروع وابعاده، حضره رؤساء 40 دولة وشاركت فيه مؤسسات دولية الى 5000 شخص من 150 دولة. وقد خطط الرئيس الصيني ممثلي الدول وأبلغهم ان مشروعه هذا يهدف الى توسيع التعاون الاستثماري والاقتصادي والتجاري بين الصين وبين مجموعة دول تمثل على صعيد حجم الانتاج ما يعادل 50 في المئة من الاقتصاد العالمي، وقال إن المشروع الذي انطلق منذ عام 2013 أثمر خلال خمس سنوات زيادة حركة الاستثمار والتجارة بين الدول المشاركة في المؤتمر بقيمة 60 مليار دولار، وهذا رقم لا يسْتهان به. وقد أكد رئيس الصين ان بلاده لا تسعى الى التحكم باوضاع البلدان المعنية أو السيطرة على مشاريع الاستثمار وأوحى بأن المنهج الصيني سيكون البديل من موقف الرئيس الأميركي المتقلبة والتي لا يمكن استقرارها، خصوصاً أنها مواقف انفرادية وانفعالية. والمشاركة الصينية في مشاريع البنية التحتية وانتاج وسائل التواصل وتطوير معدات الذكاء الاصطناعي ستسمى في تمكن الاقتصاد العالمي من استرجاع نفسية التعاون والتنافس.

ربما فازت الحكمة الصينية بالتأييد الدولي، وقد رأينا الرئيس ترامب بعد زيادة الرسوم على الاستيراد من الصين واتخاذ الصين خطوات مماثلة، يسعى الى التراجع عن بعض اجراءاته مثل خفض رسوم الجمارك على منتجات الصلب من اوروبا وحتى من تركيا التي تشهد توترة في العلاقات مع الولايات المتحدة. علينا جميعاً انتظار السنوات الخمس المقبلة، في حال اللاحرب، لنعلم أي منهج سيتصرّ.